مستقبل الخلافات الحدودية بين السعودية واليمن

د. اسهام عبدالله محمد الارياني*
أكاديمية وباحثة من اليمن

* تدريسية ـ جامعة صنعاء.

مقدمة

إن مستقبل الخلافات الحدودية اليمنية والسعودية مرت بعدة مراحل متباينة ومتمايزة، أثرت تأثيراً عميقاً في الاتجاهات السياسية للبلدين، إذ تعرضت لكثير من التفاعلات سوى الإيجابية منها أو السلبية، ومشكلة العلاقات اليمنية ــ السعودية ليست مشكلة أرض حدودية برية وبحرية، بل المشكلة أعمق بكثير لأن أحداثاً مؤسفة وممارسات خاطئة وتراكمات تاريخية عديدة ساهمت في إقامة حدود نفسية وثقافية، حولت موضوع الحدود إلى مصير ووجود لكل من اليمن والسعودية.

فالتوسع السعودي على حساب الاراضي اليمينة يجعل مستقبل الخلافات الحدودية اليمنية ـ السعودية مرشحة للتصعيد، ولا سيّما بعد الأحداث الأخيرة في المنطقة وتغير القيادات، فالحراك في المنطقة قد يجعل مشكلة الحدود في واجهة العلاقات اليمنية ـ السعودية، وربما يؤدي الخلاف الحدودي الى نشوب صراع في الجزيرة العربية بين اليمن والسعودية، وسوف أحاول أن أعرض في هذا الورقة وبشكل مختصر للعلاقات التاريخية وجذورها، وصولاً إلى أسباب تلك الخلافات الحدودية ومستقبلها، والتي لا تزال تؤثر وتخلق أزمة ثقة وأحقاد، جعلت كل طرف يتصور الطرف الآخر عدواً له.

الحراك في المنطقة قد يجعل مشكلة الحدود في واجهة العلاقات اليمنية ـ السعودية، وربما يؤدي الخلاف الحدودي الى نشوب صراع في الجزيرة العربية

بعد الإنسحاب المصري من اليمن، أزيل أكبر تهديد في وجه السعودية، وأدى الإنسحاب إلى تعزيز مواقع السعودية

بوصفها القوة المهيمنة في شبه الجزيرة العربي، إذ أن غرض السعودية هو الهيمنة على الساحة اليمنية، فإن الإنسحاب المصري قد جعل السعودية قادرة على إملاء شروطها، ولا يهمها بعد ذلك شكل نظام الحكم في اليمن، لأن الأهم هو القائمون عليه ومدى استعدادهم لتنفيذ ما يطلب منهم.

رعت السعودية سلسلة كثيرة من المحاولات الرامية إلى الإطاحة بالنظام في جنوب اليمن

إما جنوب اليمن فقد سيطر الخط الراديكالي الثوري بقيادة الرئيس قحطان الشعبي، وقد انمازت السياسة الخارجية للنظام الجديد في جنوب اليمن بنهج أممي، وقد عكس هنا المنحى التزاماً سياسياً عميقاً بدعم نضال الحركات الثورية التي تحمل السياسات والأهداف نفسها التي قابلت من أجلها الجبهة القومية.

فإزداد قلق السعودية الأمني من النظام في جنوب اليمن، وتخوفها من أن يقوم النظام الماركسي في جنوب اليمن بالتغلغل في شمال اليمن، وقلب نظام الحكم فيه وصولاً إلى السيطرة عليها، لذلك رعت السعودية سلسلة كثيرة من المحاولات الرامية إلى الإطاحة بالنظام في جنوب اليمن، وتمزيق البلد زْد على ذلك وقوع جملة من الصدامات الخطيرة على امتداد الحدود السعودية ـ اليمنية الجنوبية غير المحددة[1].

(1) بول فندلي ـ من يجرؤ على الكلام ـ شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الأردن، 1985م، ص15.

وبعد تولي على ناصر محمد السلطة في الجنوب ابريل 1980، خلق ذلك تهدئة بين النظامين في اليمن الشمالي والجنوبي، ونوعاً من الاستقرار النسبي في العلاقات، أثمرت عن سلسلة من اللقاءات والاتفاقات بين الرئيسين صالح وناصر، ومن ضمنها تخلى الجنوب عن دعم المعارضة الشمالية، وقد وجد السعوديين في الرئيس على ناصر محمد شخصاً يمكن التفاهم معه، فهو أكثر مرونة من سلطة عبدالفتاح، فعدلت السعودية من سياستها تجاه جنوب اليمن فعقدت سلسلة من الاتصالات بين الدولتين، وصلت ذروتها بزيارة علي ناصر محمد للرياض في الفترة 28 ـ 30 نوفمبر 1980[2].

وجد السعوديين في الرئيس على ناصر محمد شخصاً يمكن التفاهم معه، فهو أكثر مرونة من سلطة عبدالفتاح

(2) خديجة الهيصمي ـ العلاقات اليمنية السعودية 1962 ـ 1980، رسالة ماجستير منشورة ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1982، ص31.

وقد أقرت في الفترة الأولى من رئاسة علي عبدالله صالح وعلي ناصر محمد العديد من الاتفاقيات، وقد قام علي ناصر محمد بزيارة الشمال عدة مرات

تم فيها الاتفاق على إعادة تحقيق الوحدة اليمنية، وقد أقر شطراً اللجنة الدستورية المشتركة مشروع دستور دولة العصر في 30 ديسمبر 1981، أما الجانب السعودي فقد قام وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبدالعزيز بزيارة إلى عدن في الفترة 7 ـ 9 يونيو 1982، وعلى الرغم من التحسن الذي شهدته العلاقة بين عدن والرياض، إلا أن ترسبات الماضي القريب ظلت تؤثر سلباً في التطور السريع لعلاقات البلدين وأهم أسباب ذلك.

ومن المناسب الإشارة الى أن موقف السعودية من الوحدة اليمنية واستمرار احتلالها للمناطق اليمنية بما فيها (وديعة وشرورة) له أثر كبير فالتقارب والتنسيق بين الشطرين قد جعل السعودية تمارس الضغط على صنعاء إذ قطعت عنها المساعدات الاقتصادية في 1982، وظلت كذلك حتى تخلى الرئيس صالح عن الحوار مع الجبهة الوطنية الديمقراطية، وتم جذب الشطر الجنوبي عن طريق إمداده بالمساعدات، وبسبب هذا التقارب الذي حققه على ناصر مع السعودية والشطر الشمالي والخليج بوجه عام، وقعت أحداث يناير 1986 في جنوب اليمن، انتصار التيار المعارض وعين علي سالم البيض أميناً عاماً للحزب الاشتراكي وحيدر العطاس رئيس للجمهورية وياسين سعيد نعمان رئيس الوزراء، وقد رحب من قبل شمال اليمن والنظام السعودي بحيدر أبوبكر العطاس الرئيس الجديد لجنوب اليمن، وتوج ذلك الترحيب من السعودية بزيارة العطاس إلى الرياض في أغسطس 1986، وأعرب النظام الجديد في عدن عن رغبته في الحفاظ على العلاقات الودية مع كلاً من صنعاء والرياض.

كان انضمام اليمن إلى مجلس التعاون العربي عام ١٩٨٩، مصدر إزعاج للسعودية الذي عدته تطويقاً من الشمال والجنوب وعملاً موجهاً ضدها

وقد تم استئناف النشاط الوحدوي في ظل المتغيرات الدولية والعربية، والذي توج بالاتصال بين صالح والعطاس في ليبيا عام 1986[3]، إلا أنه في عام 1987عادت السعودية إلى الاعتراض على تنقيب البترول في اليمن الشمالي، وحشدت جيوشها على الحدود، مما أدى إلى حدوث نزاع مسلح بين الطرفين، وقد ظلت السعودية في قلب التقارب بين الشطرين أو تحقيق الوحدة، لأن هذا يعني تهديد الكيان السعودية وقد كان انضمام اليمن إلى مجلس التعاون العربي عام 1989، مصدر إزعاج للسعودية الذي عدته تطويقاً من الشمال والجنوب وعملاً موجهاً ضدها، وبعد أن تسارعت

(3) حسن أبو طالب ـ الوحدة اليمنية، دراسات في عمليات التحويل من التشطير إلى الوحدة، ص50.

(4) نجيب علي عبدالله الغرباني ـ السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية من 1990 ـ 2000، ص50.

الأحداث عن طريق اللقاءات بين مسؤولي الشطرين في اليمن، ثم التوقيع على اتفاقية 30 نوفمبر 1989 في مدينة عدن، وقد نظمت هذه الاتفاقية المرحلة الانتقالية لدولة الوحدة[4]، عندها أحست المملكة العربية السعودية بمقدار الخطر المحدق بها وسارعت لترميم حدودها مع سلطنة عمان، وهذا الاهتمام بمسألة الحدود مع اليمن وسلطنة عمان، تأتي فقط لتحقق مكاسب في الصحراء اليمنية الكبرى.

حاولت السعودية منع إعلان قيام الوحدة، فأرسلت الأمير سعود الفيصل وزير خارجيتها إلى عدن، من أجل إقناع القيادة الجنوبية بفصل موضع الحدود بين الشمال والسعودية في نصوص اتفاق الوحدة، بإذ يبقى الموضوع تحت سيطرت الجنوب لا الحكومة المركزية، وفشلت السعودية بذلك، فحشدت السعودية جيوشها العسكرية في الأراضي اليمنية المتاخمة لها، معلنة عن انزعاجها لقيام الوحدة التي تهدد استقرار المملكة، وأعلنت دولة الوحدة من 22 مايو 1990 في عدن.

اعتقاد المملكة العربية السعودية، بأن قيام الوحدة بين شطري اليمن ووجود دولة الوحدة يعني وجود دولة قوية بجوارها، وهو ما تراه السعودية يشكل خطراً على إمكانتها ودورها

وأصبح لليمن مقدرات وإمكانات للحصول على بعض عناصر القوة، لم تكن تملكها من قبل، ومن أهمها الموقع الاستراتيجي في الركن الجنوبي العربي لشبه الجزيرة العربية، والذي تبلغ مساحته حوالي (55كم^2)، وقد أعلن علي عبدالله صالح بأن الوحدة اليمنية ليست مصدر قلق لأحد، وأن بيان الحكومة الجديد لدولة الوحدة أكد الحرص على حل الحدود كاملة براً وبحراً مع جيرانها، على أساس الحقوق التاريخية القانونية، وهذا أزعج السعودية لأنه ينص على الحقوق التاريخية، والتي تم تسويتها بتوقيع الطائف، وهو ما انعكس على توتر العلاقات بين البلدين[5].

(5) د/ عبدالله سعد القباع ـ العلاقات السعودية اليمنية، 1992، ص14.

وقد كان اعتقاد المملكة العربية السعودية، بأن قيام الوحدة بين شطري اليمن ووجود دولة الوحدة يعني وجود دولة قوية بجوارها، وهو ما تراه السعودية يشكل خطراً على إمكانتها ودورها القيادي في شبه الجزيرة العربية، وعلى وفق هذا الاعتقاد فإن الاستراتيجية السعودية سوف تظل تعمل على إضعاف تصور القوى الإقليمية خاصة، لا سّيما أن الحدة ارتبطت بالتحول الديمقراطي والتعددية الحزبية المخالفة للنهج السعودي والنظام الحاكم فيها،

إذ ولدت في ظل توازنات عربية مرحلية دقيقة، بين دول الثورة ودول القرار، وقد تشكل ذلك عاملاً حاسماً لصالح قيام الوحدة، وبعد ذلك بشهرين وقعت أحداث الثاني من آب أغسطس 1990، مما أدى إلى انقضاض السعودية على اليمن في تحقيق الأهداف الخفية، التي ترددت بإعلانها في أثناء إعلان قيام الوحدة، وجعلت موقف اليمن من الأزمة العراقية الكويتية مناسبة لتصفية حساباتها، فقامت بطرد ما يقارب المليون عامل وما ترتب على ذلك من نتائج اجتماعية واقتصادية، ولم تكتف بذلك بل قامت بنشر الكثير من قوات التحالف غير الرئيسة على طول الحدود مع اليمن، وأنشأت العديد من النقاط العسكرية في الأراضي اليمنية، واخترقت الحدود اليمنية أكثر من مرة، معلنة غضبها وانتقامها لناكر الجميل (اليمن)، وانهارت العلاقات اليمنية ـ السعودية وزادت حدة التوتر بفرض السعودية الحصار السياسي والاقتصادي، وعملت على زعزعة الأمن والاستقرار داخل اليمن، ومن الناحية السياسية عملت على تخريب أي اتفاق يمكن لليمن أن يتم الوصول إليه مع الآخرين، مثل إنهاء أزمة الحدود مع عمان، وفي عام 1992 وجهت الرياض رسائل إنذار إلى جميع الشركات العاملة باليمن في مجال النفط، وطلبت منها التوقف عن التنقيب عن البترول في الأراضي المتنازع عليها.

وظلت السعودية تتأمر على اليمن من الداخل، إلى أن ظهرت بوادر الأزمة على نتائج الانتخابات النيابية في 27 أبريل 1993، وبهذا بدأ الصراع بين حزبي المؤتمر والاشتراكي، ووجدت السعودية فرصة لإضعاف التجربة الديمقراطية التي تهدد الأسر الحاكمة في دول الخليج، وسعت جاهدة إلى دعم حركة الانفصال، أملاً بعودة اليمن إلى سابق عهدها، وقد اتضح ذلك في مايو 1994، عند إعلان دولة الجنوب اليمني تدويل الأزمة ونقلها إلى مجلس الأمن في نهاية 1994، وبعد فشل الانفصال ظلت السعودية تضغط على اليمن وتحشد جيوشها على الحدود، إذ سعت الرياض إلى التوسع في المحافظات الجنوبية اليمنية (حضرموت وصعدة والمهرة).

وبعد نجاح المساعي الدولية والعربية وإيقاف التصعيد بين الدولتين، بإتفاق الطرفين على المفاوضات لحل المشاكل الحدودية، تشكل وفد يمني كبير العدد برئاسة الشيخ عبدالله حسين الأحمر ورئيس مجلس النواب اليمني لزيارة السعودية، وأكد مصدر يمني موثوق أن هناك توجهاً داخل القيادة

اليمنية، بأن تكون تشكيلية الوفد المرافق للشيخ الأحمر قادرة على الوفاء بتعهداتها، بعدم تكرار وافتعال المشاكل الحدودية التي من شأنها الإساءة إلى علاقات الجوار مع السعودية[6].

تم التوقيع على اتفاقية مكة في ٢٦ فبراير ١٩٩٥، والذي تم بموجبه تخلي صنعاء عن المطالبة بمحافظات (نجران ـ جيزان ـ عسير)

وعندما وصل الوفد اليمني إلى المملكة السعودية تم الاتفاق، وقد تم التوقيع على اتفاقية مكة في 26 فبراير 1995، والذي تم بموجبه تخلي صنعاء عن المطالبة بمحافظات (نجران ـ جيزان ـ عسير)، وأتاح هذا الإعلان بداية تطبيع للعلاقات بين البلدين بعد خمس سنوات من التوتر[7]، وقد عدت صنعاء اتفاقية مكة معاهدة شاملة، تتضمن تعاوناً اقتصادياً، إلا أن اهتمام الرياض ظل مقتصراً على الجانب الحدودي من الاتفاقية، وتعتمد صنعاء على السعودية في معالجة مشاكلها الاقتصادية المتفاقمة، إلا أن الوضع باليمن والسعودية بل في المنطقة كلها منذ 2010، قد ساعد على إعادة القلق والصراع الخفي في الحدود اليمنية، فبعد اتفاقية الحدود في عام 2000، جرت مناورات عسكرية سعودية بمشاركة أميركية، وإشراك وحدات من القوات القتالية الأميركية (لأسراب من الطيران الأميركي والسعودي، هذا أطق على المناورة اسم صقر الصحراء)، إذ نصت الاتفاقية **(على أنه لا يجوز لأيّ من الطرفين حشد قواته المسلحة على مسافة لا تزيد على عشرين كيلو متر خط الحدود)**.

(6) وكالة الأنباء العراقية، 15 ـ 1 ـ 1995.

(7) حمود منصر ـ اليمن والسعودية مصممتان على تطبيق علاقاتهما وكالة الأنباء الفرنسية، 28 ـ 8 ـ 1995.

كذلك قام الجيش السعودي باستحداث مواقع جديدة في المنطقة الحدودية مع اليمن، وتحديداً عند محافظة الجوف اليمنية، وفي المنطقة نفسها تحدث وسائل الإعلام العالمية عن وجود منابع بحيرة النفط، وهو ما أدى إلى دخول الجيش السعودي مسافة ثلاثة كيلومترات داخل الأراضي اليمنية،

ومن اللافت للنظر أن السعودية كانت سابقاً، تتحاشي الحديث عن الحدود مع اليمن بوضوح، ولكن بعد توقيع الاتفاقية الأخيرة، التي وقعها الشيخ عبدالله الأحمر والتي وصفها الكثير من المتابعين بالصفقة المريحة للسعودية، مقابل منح مالية قدمت لمسؤولين يمنيين ولرؤساء القبائل، الذين وقفوا خلف ذلك الاتفاق الذي اعتقدوا بإن اتفاقية جدة ستكون نهاية الصراع.

أن الجيش السعودي واليمني فشلاً في تحقيق أيّ انتصار عسكري ضد الحوثيين، الذين اعتمدوا خطة حرب العصابات ضد الجيش

وعلى خلفية حدوث تغييرات كثيرة على المشهد السياسي في اليمن، لعل ابرزها ظهور الجماعات كالحوثيين في مدينة صعدة والجوف وحجة ومناطق أخرى متاخمة للحدود مع السعودية، وهذا ما عدته السعودية مصدر خطر كبير، مما دفعها إلى الدخول كطرف مع السلطة ضد الحوثيين في الحروب، واخرها السادسة التي استخدمت فيها الطيران والأسلحة الثقيلة التي ضربت أهداف الحوثيين، إلا أن الجيش السعودي واليمني فشلاً في تحقيق أيّ انتصار عسكري ضد الحوثيين، الذين اعتمدوا خطة حرب العصابات ضد الجيش.

إلا أن الأهم في الصراع في الحدود اليمنية ـ السعودية يكمن في مناطق التماس، إذ لا تزال تلك المناطق خارج إطار الاستكشاف النفطي في الوقت الحاضر، في الوقت الذي تتحدث فيه تقارير عن وجود احتياطي نفطي هائل في المنطقة الواقعة بين الجوف ومأرب وصحراء الربع الخالي.

مستقبل العلاقات اليمنية السعودية الصراع على النفط

واليمن لم تكن لديها الامكانات أو أن الحكومة لم تكن راغبة في التنقيب عن النفط في الجوفوشبوة وحضرموت، واكتفت بأكتشاف نفطية في مأرب، وبدأت الارتباط منتصف الثمانينات، وهو ما شكل رعباً حقيقاً للسعودية حينها، حتى إن نائب الرئيس الأميركي في ادارة جورج بوش آنذاك، زار اليمن بعد بدء الإنتاج لعقد تحالف وثيق مع النظام اليمني بناءً على تقارير سرية تلقتها الإدارة الأميركية، عن احتمال أن تكون المنطقة الواقعة بين اليمن والسعودية هي المخزون الأكبر للنفط في الجزيرة العربية، ويقع الجزء الأكبر من تلك المنطقة في اليمن، وهذا ما أكدته قناةأميركية قبل أشهر التي بثت تقريراً خاصاً بوجود بحيرة نفط في تلك المنطقة، وقد أثار التقرير جدلاً إعلامياً واسعاً، في حين فضلت الحكومة اليمنية الصمت خشية أن يثير حديثها غضب السعودية، فأيّ اكتشافات نفطية تجارية في اليمن ستؤثر في السعودية، وستعمل على دعم استقلال اليمن وبناء الدولة، وإيقاف كل التدخلات الإقليمية وتحقيق النهضة الاقتصادية الشاملة، وكل هذا يتعارض مع الأهداف السعودية والمشروع السعودي، الذي يريد أن يبقي اليمن في

احتمال أن تكون المنطقة الواقعة بين اليمن والسعودية هي المخزون الأكبر للنفط في الجزيرة العربية

حالة صراع ولا صراع، استقرار ولا استقرار، حتى تتمكن السعودية من تحقيق التوازن الذي يجعلها مرجعية الجميع.

أن الأسرة الحاكمة السعودية، طلبت من الإدارة الأميركية عدم الكشف عنها وإبقائها سرية، حتى لا تثير النقمة الشعبية عليها

وتّعد منطقة الحدود اليمنية السعودية غامضة، إذ يجري الحديث عن وجودقواعد عسكرية أميركية سرية هناك، وعلى رأسها قاعدة أميركية تقع بالغرب من الحدود اليمنية، ومنها تقلع الطائرات من دون طيار لتتبع ما يسمى بعناصر القاعدة على الأراضي اليمنية، ومن ثم تعود إلى القاعدة نفسها، وكان صحافيون أمريكيون قد كشفوا قبل أشهر عن وجود تلك القاعدة، وكيف أن الأسرة الحاكمة السعودية، طلبت من الإدارة الأميركية عدم الكشف عنها وإبقائها سرية، حتى لا تثير النقمة الشعبية عليها، وفي الحقيقة أن مشكلة الحدود كانت وستبقى أهم معوقات لإقامة علاقات ودية بين الرياض وصنعاء، ما لم يحصل نوع من التكافؤ في القوة بين الطرفين.

الخاتمة

إن التصادم بين تاريخ نشوب الدولة المتوكلية اليمنية وتاريخ نشوء السعودية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، يوضح عمق التفكير الاستعماري التي كانت ترنو بعين نافذة بعيدة في أعماق المستقبل بترتيب أوضاع الجزيرة العربية، وإعادة رسم خريطتها بما يخدم مصالح الغرب الحيوية، إذ أن النضال الذي خاضه الشعب اليمن هو الذي جاء بالإمام يحيى إلى السلطة بعد جلاء الأتراك يصرف النظر كما حدث فيما بعد، أما عن الملك السعودي عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود فقد وصل إلى عرض ما يعرف بالمملكة السعودية بدعم مخطط ومدروس من القوى الكبرى ولا سيّما بريطانيا.

إن اليمن بتشكلها الحالي تشكل أرقاماً تقوم على أسس وطنية صرفة أبرزها على الإطلاق إيمان اليمنيين بالإجماع بأن وحدة وطنهم يمثل بالنسبة إليهم حلم الأجداد ومستقبل الأحفاد

وبذلك فإن اليمن بتشكلها الحالي تشكل أرقاماً تقوم على أسس وطنية صرفة أبرزها على الإطلاق إيمان اليمنيين بالإجماع بأن وحدة وطنهم يمثل بالنسبة إليهم حلم الأجداد ومستقبل الأحفاد ، أما السعودية فقد نشأت استناداً إلى عوامل وأسباب خارجية أملتها دوافع ومصالح القوى الكبرى، وعلى رأسها بريطانيا العظمى التي قدمت لها

الدعم المادي والمعنوي، حتى أمكنها السيطرة على الحجاز، فضلاً عنضم أجزاء من الأراضي اليمنية إلى المملكة، التي كانت لا تتجاوز حدودها نجد بعد إنتهاء الحرب العالمية الأولى، ونحن نرى أن الفكر السعودي لا يتغير ولن تلتزم السعودية بأي اتفاق، لأنها تمثل منذ نشأتها دولة توسعية، وعلى اليمن أن ترمم بيتها الداخلي لتستطيع أن تفاوض في ما لها، وتكون نداً لتلك العلاقات حتى تستطيع في المستقبل، أن ترجع أراضيها بطرق سلمية وبموقف أقوى أن ترتب أولوياتها، لأن تراب اليمن أغلى من أية مصالح حزبية وتطلعات شخصية.